

Distr.: General
15 March 2018

Original: Arabic

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة التاسعة

فيينا ، ٤-٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

خلاصة وافية

مذكّرة من الأمانة

إضافة

المحتويات

الصفحة

٢ ثانياً - خلاصة وافية.....

٢ المملكة العربية السعودية.....

* .CAC/COSP/IRG/2018/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

110418 110418 V.18-01568 (A)



ثانياً - خلاصة وافية

المملكة العربية السعودية

١- مقدمة: لمحة عامة عن الإطار القانوني والمؤسسي للمملكة العربية السعودية في سياق تنفيذ

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

وقَّعت المملكة العربية السعودية على الاتفاقية في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ وصدَّقت عليها في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. بموجب المرسوم الملكي رقم م/٥. وأودعت المملكة العربية السعودية صكَّ تصديقها على الاتفاقية لدى الأمين العام للأمم المتحدة في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

وقد استعرض تنفيذ المملكة العربية السعودية للفصلين الثالث والرابع من الاتفاقية في السنة الرابعة من الدورة الأولى للاستعراض، وقد نُشرت الخلاصة الوافية لذلك الاستعراض في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ (CAC/COSP/IRG/I/4/1/Add.20).

وتلتزم المملكة العربية السعودية بعدم التسامح مطلقاً مع الفساد ولا تمنح الحصانة من الملاحقة القضائية لأي شخص أو موظف عمومي، بمن في ذلك أفراد العائلة المالكة.

واعتمدت المملكة مبدأ التنفيذ المباشر للاتفاقيات الدولية. إذ تنص المادة ٧٠ من النظام الأساسي للحكم على أن القوانين والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات تصدر وتعديل بموجب المراسيم الملكية. ومن ثم، فإن الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها المملكة العربية السعودية هي جزء لا يتجزأ من القانون المحلي ولها نفس المكانة التي تحظى بها القوانين الوطنية. وفي حالة وجود أحكام متضاربة، تُطبق أحكام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية (المادة ٨١ من النظام الأساسي للحكم).

ويشمل الإطار القانوني الوطني لمكافحة الفساد نظام مكافحة الرشوة ونظام مكافحة غسل الأموال ونظام مباشرة الأموال العامة ونظام مراقبة البنوك ونظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ونظام مراقبة شركات التمويل ونظام الإجراءات الجزائية ونظام تأديب الموظفين ونظام الخدمة المدنية والمرسوم الملكي رقم ٤٣ المتعلق بحماية نزاهة الخدمة العامة. كما أن المملكة العربية السعودية طرف في عدد من الاتفاقيات الدولية المعنية بالتعاون الدولي ومكافحة الجريمة ومنعها.

وتتعاون سلطات إنفاذ القانون السعودية من خلال آليات وشبكات مختلفة، بما في ذلك فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية (FATF) (بصفة عضو مراقب منذ عام ٢٠١٥)، ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (بصفة عضو منذ عام ٢٠٠٥)، ومجموعة إيغمونت لوحدات التحريات المالية، والإنتربول، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وتشمل الجهات المعنية بمنع الفساد ومكافحته ما يلي: الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة)، والنيابة العامة، والسلطة القضائية، ووزارة الداخلية، ووزارة العدل، وهيئة الرقابة والتحقيق، وديوان المراقبة العامة، والإدارة العامة للتحريات المالية والمديرية العامة للمباحث (كلتاهما تحت رئاسة أمن الدولة) ومؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)، وهيئة السوق المالية، ووزارة المالية، ووزارة الخدمة المدنية. وتؤدي اللجنة الدائمة لطلبات المساعدة القانونية (اللجنة الدائمة لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة) دوراً رئيسياً في مجال التعاون الدولي. وقد أنشئت كذلك لجنة دائمة

لمكافحة غسل الأموال ولجنة دائمة لمكافحة الإرهاب وتمويله وفريق عمل لمتابعة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

٢- الفصل الثاني: التدابير الوقائية

١-٢- ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية؛ هيئة أو هيئات مكافحة الفساد الوقائية (المادتان ٥ و ٦)

اعتمدت المملكة العربية السعودية استراتيجية وطنية مكتوبة رسمية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد (قرار مجلس الوزراء رقم ٤٣ المؤرخ ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٧). وتضطلع "نزاهة" بمسؤولية التنسيق الشامل ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية مع جميع مؤسسات القطاعين العام والخاص، والتي هي بدورها ملزمة بالتنسيق مع "نزاهة". وتقوم "نزاهة" بالمتابعة المستمرة لتنفيذ الاستراتيجية مع الجهات ذات الصلة، وتطلب إحصاءات بشأن التنفيذ، ويطلب منها أن تقدم تقريراً سنوياً إلى الملك. وهي تُجري مختلف أنشطة المراقبة والإشراف والتواصل ورفع الوعي، وذلك بالتنسيق مع الجهات العامة ذات الصلة.

ومنذ اعتماد تلك الاستراتيجية، بذلت جهود كثيرة في مجال منع الفساد، بالإضافة إلى اعتماد القوانين وتعديلها، وذلك بالتعاون مع مختلف أصحاب المصلحة. فعلى سبيل المثال، وضعت كل مؤسسة برنامجاً شاملاً لمنع الفساد، ورفع الوعي به، ومراجعة السياسات والإجراءات الخاصة به.

وفيما يتعلق بقياس التقدم المحرز في تحقيق أهداف الاستراتيجية، أنشئت لجنة دائمة في "نزاهة" في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ لمتابعة ومراقبة تنفيذ الاستراتيجية. وقد أجرت اللجنة تقييماً أولياً للتنفيذ الإجمالي للاستراتيجية، وذلك استناداً إلى مؤشرات وضعت بالتشاور مع مختلف أصحاب المصلحة. واستناداً إلى مؤشرات الأداء الرئيسية تلك، وضعت لوحة متابعة عامة تُظهر النتائج العامة والتقدم المحرز، ووضع نموذج للمتابعة والتقييم يجري تنفيذه حالياً.

وفي الوقت الحالي، يقوم فريق في "نزاهة" بمراجعة الاستراتيجية، ومن المتوقع أن يقدم توصياته الناتجة عن المراجعة إلى الجهات المختصة.

إن "نزاهة" هي الهيئة الرئيسة المكلفة بمنع الفساد، بما في ذلك رفع مستوى الوعي وتلقي الشكاوى في المملكة العربية السعودية، وقد اتخذت عدة تدابير في هذا المجال، وكان هناك تركيز خاص على تعزيز النزاهة في التعليم بالشراكة مع وزارة التعليم، وعملت "نزاهة" أيضاً بشكل وثيق مع وزارات الداخلية والدفاع والعدل، وغيرها من الوزارات، بشأن تدابير منع الفساد، بما في ذلك اعتماد نظام لتبادل المعلومات بخصوص تسليم أحكام القضايا المتعلقة بجرائم الفساد إلى نزاهة لرصدها واتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها.

كما تضطلع "نزاهة" بمسؤولية إجراء مراجعات دورية للقوانين والتدابير ذات الصلة (المادة ٣ (٨)، تنظيم نزاهة). وتُجري مؤسسات أخرى أيضاً عمليات تقييم للأظمة واللوائح ذات الصلة بمكافحة الفساد. فعلى سبيل المثال، تقوم وزارة المالية بتحديث نظام المنافسات والمشتريات

الحكومية بالتشاور مع القطاعين العام والخاص. ومن بين القوانين الأخرى قيد الاستعراض وقت المراجعة نظام مكافحة الرشوة ونظام مكافحة إساءة استعمال السلطة ونظام مباشرة الأموال العامة، وتنظيم "نزاهة". كما أُعدَّ مشروع نظام حماية الشهود والضحايا ومن في حكمهم ومشروع نظام حرية تداول المعلومات.

وتشارك المملكة العربية السعودية بنشاط في التعاون الإقليمي والدولي، وتشارك بانتظام في المؤتمرات والاجتماعات والمنتديات ذات الصلة، بما في ذلك مجموعات العمل التي شكَّلت بموجب هذه الاتفاقية، وفريق عمل مكافحة الفساد بمجموعة العشرين. وقد وقَّعت الجهات الوطنية عدداً من مذكرات التفاهم بشأن التعاون والمشاركة في التدريب وتبادل الخبرات مع وكالات حكومية أخرى معنية بمكافحة الفساد.

وتأسست "نزاهة" بموجب الأمر الملكي رقم أ/٦٥ (١٨ آذار/مارس ٢٠١١). ويبدو أنَّ الهيئة قد تلقت تدريباً كافياً وأنَّ لديها موارد كافية، وقد اتخذت التدابير لحماية استقلالها القانوني والتشغيلي والمالي.

القطاع العام؛ مدونات قواعد سلوك للموظفين العموميين؛ التدابير المتعلقة بالجهاز القضائي وأجهزة النيابة العامة (المواد ٧ و ٨ و ١١)

ينظم نظام الخدمة المدنية (المرسوم الملكي رقم ٤٩ لعام ١٩٧٧) شؤون تعيين وتوظيف وترقية وتقاعد موظفي الخدمة المدنية. وتشمل القوانين السارية الأخرى نظام تأديب الموظفين والرسوم الملكي رقم ٤٣ المتعلق بحماية نزاهة الخدمة العامة.

وعملاً بالمادة رقم ١ من نظام الخدمة المدنية، تُعد الكفاءة الأساس في اختيار المتقدمين للخدمة المدنية. ولتحقيق مبدأ الجدارة، تضع وزارة الخدمة المدنية قواعد وإجراءات لاختيار المرشحين وتقييمهم. ويُعلن عن الوظائف الشاغرة في المناصب من الفئة العاشرة وما دونهما عبر برنامج "جدارة" على شبكة الإنترنت.

كما وُضعت معايير للترقية، تحدد شروطاً يجب على كلٍّ من المرشح والجهة العامة الوفاء بها. ويخضع التقاعد لأحكام تتعلق بمتطلبات نهاية الخدمة المنصوص عليها في نظام الخدمة المدنية.

وقد اعتمدت المملكة سلم رواتب متعدد للخدمة المدنية، وذلك تبعاً للطبيعة المختلفة للوظائف والمكانة الخاصة لبعض المناصب.

وتطبق تدابير إضافية بشأن التوظيف والترقية وإنهاء الخدمة على فئات معينة من الموظفين، مثل: أعضاء مجلس الوزراء ومجلس الشورى ومنسوبي الجهاز القضائي وأعضاء النيابة العامة وموظفي الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة).

ويشكل التدريب جزءاً من الواجبات المعتادة لموظفي الخدمة المدنية (المادة ٣٤ من قانون الخدمة المدنية). ويجرى تدريب إضافي حول النزاهة لبعض فئات الموظفين، مثل أعضاء الجهاز القضائي، والنيابة العامة، وموظفي المشتريات.

ولا تجرى انتخابات في المملكة إلا لاختيار أعضاء المجالس البلدية. وتنص لائحة انتخاب أعضاء مجالس البلديات (٢٠١١) على شروط الأهلية لتعزيز النزاهة ومنع تضارب المصالح (المادة ١٩). وتشترط اللائحة انتهاج الشفافية في إبلاغ لجنة الانتخابات المحلية عن مصادر التمويل (المادة ٢٣) وهي تحظر التمويل الأجنبي والحكومي للحملات الانتخابية (المادة ١٦). كما يحظر على موظفي الخدمة المدنية التأثير، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على أي حملة انتخابية (المادة ١٥).

وينص نظام الخدمة المدنية على بعض قواعد منع تضارب المصالح، إذ تحظر المادتان ١٣ و ١٤ على موظفي الخدمة المدنية تأسيس شركة أو العمل لصالح شركة، أو العمل في مجلس إدارتها، أو المشاركة في عمل خارجي لصالح مؤسسة تكون الجهة الموظفة طرفاً فيها.

وينص المرسوم الملكي رقم ٤٣ بشأن حماية نزاهة الخدمة العامة على معاقبة الموظفين العموميين الذي يشاركون في أي تجارة أو مهنة دون الحصول على إذن رسمي.

وفي عام ٢٠١٦، أصدرت المملكة مدونة لقواعد السلوك والأخلاقيات (قرار مجلس الوزراء رقم ٥٥٥ بتاريخ ١٤٣٧/١٢/٢٥هـ. الموافق لتاريخ ٢٧/٠٩/٢٠١٦) تسري على جميع موظفي الخدمة المدنية، باستثناء الموظفين الذين تحكمهم مدونات قواعد سلوك محددة. وتتضمن المدونة في الفصل الخامس المتعلق بتضارب المصالح الذي يقتضي حصول موظفي الخدمة المدنية، من بين أمور أخرى، على موافقة قبل البحث عن عمل في القطاع الخاص، والإفصاح خطياً عن أي تضارب فعلي أو محتمل في المصالح (المادة ١٩). ويُعرف تضارب المصالح بأنه الحالة التي تكون فيها مصلحة خاصة للموظف أو لغيره، حالة أو محتملة، تؤثر في موضوعيته أو حياديته في اتخاذه قراراً أو إبداء رأي له علاقة بوظيفته، ويشمل على سبيل المثال لا الحصر ما يلي: (أ) وجود مصلحة بين الموظف والطرف المتعاقد، و(ب) القرابة حتى الدرجة الرابعة (المادة ١٩ (٣)، مدونة قواعد السلوك). ويجب الإفصاح خطياً "إلى الطرف الذي يعينه صاحب العمل". ولكن لم تُحدد إجراءات للتحقق.

ونظراً للطبيعة الخاصة لعمل "نزاهة" و"ساما" والجهاز القضائي والنيابة العامة، فإن هناك معايير خاصة للسلوك نافذة بالنسبة لها، وهي تحتوي على مزيد من أحكام تضارب المصالح. وإضافة إلى ذلك فإن "نزاهة" مكلفة بوضع قواعد لحماية النزاهة (المادة ١٣ من تنظيم نزاهة)، تتطلب من الموظف العمومي، في جملة أمور، الالتزام بفترة انقطاع قبل التعاقد على العمل مع القطاع الخاص.

ولكن بصفة عامة، يُحظر على موظفي الخدمة المدنية قبول الهدايا، بما في ذلك تلك المقدمة من حكومة أجنبية (المادة ١٥ من مدونة قواعد السلوك). وبموجب مدونة قواعد السلوك في "نزاهة"، يُحظر على الموظفين أيضاً قبول أي هدايا تتعلق بوظائفهم. كما تتضمن القواعد المتعلقة بالهدايا إعفاءات بالنسبة للموظفين خلال الوظائف والمناسبات الرسمية، كما نصّ عليه في قواعد تنظيم قبول المسؤولين في الجهات الحكومية للهدايا التي تقدم إليهم في الزيارات والمناسبات الرسمية (الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (٦٠) بتاريخ ١٨/٠٢/١٤٣٧هـ)، وبالنسبة لأعضاء مجلس الشورى بموجب القواعد الداخلية للمجلس والتي تنظم قبول أعضاء المجلس ومسؤوليه للهدايا التي تقدم لهم في الزيارات والمناسبات الرسمية، وهي منشورة على الموقع الإلكتروني للمجلس.

ويُعهد إلى إدارات الموارد البشرية في مختلف الجهات بإنفاذ مدونات قواعد السلوك. ويكون التصدي للمخالفات من خلال تدابير إدارية وفقاً لنظام تأديب الموظفين (المرسوم الملكي رقم م/٧ لشهر آذار/مارس ١٩٧١). وفي حال استوجبت المخالفة الفصل تُرفع الدعوى التأديبية إلى المحكمة الإدارية (المادة ١٣ من نظام ديوان المظالم).

ويتحمل المسؤولون واجب الإبلاغ عن انتهاكات اللوائح إلى مديرهم المباشر أو أي سلطة مختصة (المادة ٢٠ من مدونة قواعد السلوك). وتتلقي "نزاهة" التقارير من خلال قنوات مختلفة، بما في ذلك الإبلاغ الشخصي، وعن طريق البريد أو الفاكس، وعن طريق الإنترنت أو الخط الهاتفي المباشر، وبصورة سرية عن طريق تطبيق مخصص للهاتف المحمول.

وتضمن "نزاهة" سرية التقارير وتأخذ الخطوات اللازمة لضمان توفير ما يكفي من الحماية للأشخاص المبلغين من التهديدات وسوء المعاملة. وهناك مشروع نظام ما يزال قيد الدراسة لحماية الضحايا والشهود والمبلغين ومن في حكمهم.

وينص القانون على استقلال القضاء (المادتان ٤٤ و ٤٦ من النظام الأساسي للحكم؛ المادة الأولى من نظام القضاء). وينص نظام القضاء على قواعد وشروط تعيين القضاة ومؤهلاتهم (المادة الحادية والثلاثون، والمواد من الثالثة والثلاثين إلى السادسة والثلاثين)، والقواعد التفصيلية الصادرة عن المجلس الأعلى للقضاء (القرار ٣٣/١٨/٢٠٥٨ الصادر في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٢).

وتجري هيئة التفتيش القضائي عمليات التفتيش على أعمال القضاة (الباب الرابع، الفصل الرابع، من المادة الخامسة والخمسين إلى المادة السابعة والخمسين من نظام القضاء). ويضع الفصل الخامس (المواد من الثامنة والخمسين إلى الثامنة والستين) القواعد بشأن تأديب القضاة.

وينظم المرسوم الملكي رقم م/٥٦ الصادر في ٢٩ أيار/مايو ١٩٨٩ هيكل النيابة العامة وعملها. ويعتبر أعضاؤها أعضاء في الجهاز القضائي، وبالتالي فهم يخضعون فقط، في ممارستهم لواجباتهم، لأحكام الشريعة الإسلامية والقوانين المعمول بها (المادة ٥). وينص القانون على أن تقوم دائرة التفتيش والمتابعة التابعة للنيابة العامة بتقييم أداء الأعضاء، كما ينص القانون على التدابير التأديبية.

وقد صدرت مدونة قواعد سلوك للجهاز القضائي لدول مجلس التعاون الخليجي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وهي تُعتبر جزءاً من التشريع الوطني. وإضافة إلى ذلك، فإن المادة ١٤٦ من نظام الإجراءات الجزائية تنص على حياد القضاة وتنحياتهم وردهم بناءً على نظام المرافعات الشرعية (الباب الثامن من نظام المرافعات الشرعية). كما أُعد مشروع مدونة قواعد سلوك للقضاة. وبالنسبة للنيابة العامة، هناك مدونة قواعد سلوك خاصة سارية المفعول، وتنص على أن يلتزم أعضاؤها الحياد والتزاهة والإنصاف (المادة ٢). ويتضمن نظام الإجراءات الجزائية أيضاً قواعد بخصوص حياد أعضاء النيابة العامة خلال تولي الملفات وإصدار القرارات (المادة ٢١).

المشتريات العمومية وإدارة الأموال العمومية (المادة ٩)

تخضع المشتريات العمومية في المملكة العربية السعودية لنظام المنافسات والمشتريات الحكومية (المرسوم الملكي رقم م/٥٨ الصادر في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦)، الذي ينص على وجوب طرح

جميع الأعمال والمشتريات الحكومية للمنافسة العامة، ما عدا ما يستثنى من ذلك بموجب القانون (المادة ٦). وتنص اللائحة التنفيذية على نشر وثائق المنافسة (المادة ٦)، كما تنص على إجراءات تقديم العطاءات (المواد من ١٤ إلى ٢٣). وتمنح العقود لأقل مقدم عطاء وأفضلها من الناحية الفنية، المطابق للشروط والمواصفات (المادة ٢٩). وسيدخل مشروع " نظام المنافسات والمشتريات الحكومية"، الذي أصدرته وزارة المالية للتعليق العام في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، العناصر السعرية وغير السعرية في معايير تقييم العطاءات، لتحقيق مفهوم "أعلى جودة بأفضل سعر".

وتخضع قرارات المنافسات لإشراف المراقبين الحكوميين، ومراجعة ديوان المراقبة العامة، ومراقبة "نزاهة". أما العقود التي تزيد مدة تنفيذها عن سنة وتبلغ قيمتها خمسة ملايين ريال سعودي، فتلتزم جميع الجهات الحكومية والمصالح والهيئات والمؤسسات الحكومية بعرضها على وزارة المالية لمراجعتها قبل توقيعها (المادة ٣٢ من نظام المنافسات والمشتريات الحكومية). وينص القانون على الحق في مخاصمة الجهات الإدارية قضائياً، بما في ذلك بشأن العقود التي تبرمها (المادة ١٣ من نظام ديوان المظالم).

وقد اتخذت عدة تدابير وقائية لتعزيز النزاهة في المشتريات العامة (مثل المادة ١٧ من نظام المنافسات والمشتريات الحكومية). وتقتضي المادة ١٩ من مدونة قواعد السلوك الوظيفي وأخلاقيات الوظيفة العامة بتنحية الموظفين العموميين عن اتخاذ أي قرار يرمي إلى التأثير على منح أي عقد من العقود يكون أحد أفراد أسرته جزءاً منه، بالإضافة إلى الكشف عن تضارب المصالح. ويقوم معهد الإدارة العامة بتدريب موظفي المشتريات على النزاهة.

وتضع وزارة المالية حالياً نظاماً إلكترونياً متكاملًا للمنافسات والمشتريات الحكومية.

وتقوم وزارة المالية بإعداد الموازنة الوطنية للمملكة، وذلك بعد إجراء مشاورات مع جميع الجهات الحكومية، وتقديمها إلى مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية قبل اعتمادها من قبل مجلس الوزراء. وتنفذ الموازنة وفقاً لتوجيهات تصدرها وزارة المالية. وتكون مراقبة النفقات من خلال نظام محاسبي إلكتروني، تحت إشراف مراقبين ماليين. أما العقوبات على الانتهاكات، في حالة عدم تحصيلها أو إنفاقها أو صرفها على الوجه المطلوب فهي منصوص عليها في نظام مباشرة الأموال العامة وفي القانون الجزائي في حالة الاختلاس. ويكلف ديوان المراقبة العامة بمهمة المراجعة اللاحقة لجميع إيرادات الدولة ونفقاتها (المادة ٧ من نظام ديوان المراقبة العامة).

وينشئ قرار مجلس الوزراء رقم ٢٢٥ بتاريخ ٢٠/٠٨/١٤٢٥ هـ وحدات المراجعة الداخلية في الجهات الحكومية، وأناط بها مسؤولية الرقابة على المتحصلات والمدفوعات، وكذا ضمان التسجيل السليم للمعاملات والسجلات المحاسبية، وذلك تحت رقابة خارجية لجهات رقابية مثل ديوان المراقبة العامة، وهيئة الرقابة والتحقيق، و"نزاهة"، ووزارة المالية.

كما عملت وزارة المالية على إنشاء إدارة للمخاطر المالية كأحد مبادرات برنامج التحول الوطني من خلال تطوير إطار للسياسة المالية متوسطة الأجل.

إبلاغ الناس؛ مشاركة المجتمع (المادتان ١٠ و ١٣)

تنص الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد على إمكانية الوصول للمعلومات، ويُعتبر ذلك أحد وسائل تحقيق أهدافها (ثالثاً). ويكون ضمان نشر المعلومات من خلال بوابات متخصصة على شبكة الإنترنت، مثل بوابة الحكومة الإلكترونية السعودية والموقع الإلكتروني لـ"ساما" والموقع الإلكتروني لوزارة المالية، ويختص ديوان المظالم بالنظر في الدعاوى المتعلقة بالقرارات المناوئة لطلبات الحصول على معلومات أو أي إجراءات إدارية أخرى.

وفيما يتعلق بتبسيط الإجراءات الإدارية، فإن العديد من البرامج في المملكة أخذت تتحول إلى تقديم الخدمات الإلكترونية، في إطار البرنامج الشامل "يسر". ويجري التنسيق المستمر لتبسيط الإجراءات في جميع المؤسسات. وتتولى "نزاهة"، بالتعاون مع جهات أخرى كمجلس الشورى، مسؤولية مراقبة الإصلاحات الإدارية.

ويتخذ عدد من الخطوات لقياس التقدم المنجز في الإصلاحات الإدارية. فعلى سبيل المثال، أنشئ "المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة"، وهو يتبع تنظيمياً لرئيس مجلس الوزراء وتشمل ولايته رصد الشفافية والفعالية في الإدارة العامة. كما تنشر العديد من المؤسسات إحصائيات وتقارير بشأن أداء الحكومة.

ولتعزيز مشاركة المجتمع المدني في الجهود الوطنية لمكافحة الفساد، تُشرك "نزاهة" المجتمع المدني في أنشطتها التوعوية، وقد أنشأت نوادي للنزاهة في المدارس والجامعات. وتنص المادة ٣ من تنظيم الهيئة "نزاهة" على بذل جهود تعاونية وإيجاد قنوات تواصل مع العامة. ويساهم مركز دعم اتخاذ القرار، التابع تنظيمياً للديوان الملكي، في زيادة الوعي بقرارات الحكومة وإنشاء قنوات اتصال مع العامة.

وقد أُعدَّ مشروع قانون بشأن حرية المعلومات، من شأنه أن يمنح أي شخص طبيعي أو اعتباري الحق في الحصول على المعلومات من أي جهة عامة، باستثناء المعلومات التي تمس السيادة والأمن الوطني.

القطاع الخاص (المادة ١٢)

تشمل الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد إشراك القطاع الخاص كعنصر لحماية النزاهة ومكافحة الفساد. وتعزز "نزاهة" الجهود التي يبذلها القطاع الخاص لتبني خطط وبرامج لمكافحة الفساد، وتراقب تنفيذها (المادة ٣ (٥)، من تنظيم الهيئة "نزاهة").

وقد أصدرت المملكة عدة قوانين تنص على تدابير لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في القطاع الخاص وتعزيز معايير المحاسبة والتدقيق. وتشمل تلك القوانين نظام مراقبة البنوك، ونظام مراقبة شركات التمويل، ونظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، ونظام الشركات، ونظام السوق المالية، ونظام مكافحة غسل الأموال والتي تحدد العقوبات في حالة عدم الامتثال. وتتضمن أنظمة وتعليمات إضافية ذات علاقة بالحوكمة وإرشادات الرقابة الداخلية وتعليمات لعمل مجالس الإدارات واللجان والإدارات التنفيذية والداخلية، والمراجعين الخارجيين.

وتشرف السلطات التنظيمية، ومنها مثلاً "ساما" على القطاعات المالية. ويجري التصدي للانتهاكات بمجرد اكتشافها من خلال الإجراءات الإدارية أو الجنائية العادية. وتحتفظ الجمعية

السعودية للمراجعين الداخليين بالإحصائيات المتعلقة بانتهاكات أنظمة ولوائح التدقيق والمحاسبة.

وهناك عدد من معايير النزاهة للقطاع الخاص. فعلى سبيل المثال، في آذار/مارس ٢٠١٤، أصدرت ساما المبادئ الأساسية للحوكمة في البنوك العاملة في المملكة، والتي تشمل، في جملة أمور، تضارب المصالح وآلية رصد النزاهة وأداء الأعضاء. وأصدرت هيئة السوق المالية لوائح حوكمة الشركات التي تتناول معايير الحوكمة الرشيدة للشركات المسجلة، وقد أصدرت "ساما" مدونة قواعد السلوك لسوق التأمين.

وتنظم لائحة حوكمة الشركات أيضاً تضارب المصالح في القطاع الخاص (الفصل السادس، المادتان ١٨ و٤٣) ونظام الشركات (المادة ١١). وقد أصدرت هيئة السوق المالية لوائح تنص على قواعد سلوك "للأشخاص المرخص لهم من الهيئة" وتضع ضوابط على أصول العملاء (المادة ٤١).

وتطلب كل من "ساما" وهيئة السوق المالية من الموظفين المحتملين في جهات القطاع الخاص تقديم إفصاحات تغطي تضارب المصالح والأصول والمؤهلات (نموذج الملاءمة)، والتي تقوم الهيئتان نفسيهما بإجراء تفتيش عليها. كما يتعين على الشركات المسجلة الالتزام بالتعليمات التي تحكم إعلانات الشركات، والإفصاح عن الفعاليات المهمة للشركة، وذلك وفقاً لنظام الشركات ونظام السوق المالية.

ويحظر خصم النفقات التي تمثل رشاوى من الدخل الخاضع للضرائب، بما في ذلك عند دفعها في الخارج (المادة ١٣ من نظام ضريبة الدخل).

تدابير منع غسل الأموال (المادة ١٤)

يتكون النظام القانوني لمكافحة غسل الأموال من نظام مكافحة غسل الأموال (٢٠١٢) ولائحته التنفيذية، وكذلك القواعد والتعاميم والتوجيهات الصادرة عن "ساما"، بما في ذلك تلك المطبقة على البنوك وشركات التمويل وشركات التأمين التعاوني وفتح الحسابات المصرفية. كما أصدرت الإدارة العامة للتحريات المالية توجيهات وتعليمات وتعاميم لمكافحة غسل الأموال.

وتضمن اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال برئاسة "ساما" تنفيذ توصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية (FATF) والقوانين واللوائح المعمول بها. وتضطلع "ساما" وهيئة السوق المالية بدور إشرافي على المؤسسات المالية، وتقوم بعمليات التفتيش والإشراف لضمان الامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال.

وقد أنشئت وحدة التحريات المالية في سنة ٢٠٠٣، وبشرت عملها في سنة ٢٠٠٥، وهي تتلقى وتحلل وتنشر تقارير حول الأنشطة المشبوهة، وتوجه الأنشطة الأخرى المتعلقة بمكافحة غسل الأموال. والإدارة عضو في مجموعة إيغمونت.

وتتعاون جميع الجهات الإشرافية والتنظيمية المسؤولة عن مكافحة غسل الأموال وإنفاذ القانون وتبادل المعلومات على أرض الواقع على الصعيدين المحلي والدولي.

وقد أنشئت لجنة دائمة مشتركة بين الجهات لمكافحة غسل الأموال بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ١٥ (٣ أيار/مايو ١٩٩٩). وتشمل مهام تلك اللجنة النظر في جميع القضايا المتعلقة بمكافحة غسل الأموال في المملكة، وتقديم المقترحات إلى الملك بشأن طرق تحسين إطار مكافحة غسل الأموال. وتقوم المملكة حالياً بتقييم المخاطر الوطنية من حيث مكافحة غسل الأموال. وقد أنشئت فرقة عمل لهذا الغرض في اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال.

وللامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يجب أن يكون لدى جميع المؤسسات المالية وغير المالية أنظمة رقابة داخلية ذات كفاءة، وأن تطبق معايير "اعرف عميلك"، وأن تضع أنظمة لمراقبة المعاملات والإبلاغ عنها، وأن تُعد ملفات تعريف للعملاء والتحقق من بيانات الحسابات، وأن تضمن حصول الموظفين على المؤهلات والتدريب الكافيين. وتتطلب القواعد تحديد الملكية النفعية وحفظ السجلات، بالإضافة إلى تعزيز اتخاذ تدابير الحيطة الواجبة تجاه العملاء والحسابات والمعاملات (انظر المادة ٥٢).

وتقدم العديد من المؤسسات تعليمات وتوجيهات لتحديد الحسابات ذات المخاطر العالية، كالإدارة العامة للتحريات المالية، و"ساما"، وهيئة السوق المالية، ووزارة العدل، ووزارة التجارة والاستثمار. وينص القانون على نظام للإقرار عن النقد، والصكوك القابلة للتداول، والمعادن الثمينة (المادة ١٦ من نظام مكافحة غسل الأموال). كما ينص على عقوبات الإعلانات الكاذبة أو غير الكاملة (المادة ١٦-٥ من اللائحة التنفيذية).

وقد عالجَت المملكة بشكلٍ مُرضٍ أوجه القصور في تقييمها المشترك الذي أجراه فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية (FATF) ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لسنة ٢٠١٠، لتصل إلى مستوى امتثال هو "ممثل إلى حد كبير" كحد أدنى.

٢-٢- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

- تشترك المملكة العربية السعودية بنشاط في التعاون الإقليمي والدولي المتعلق بمكافحة الفساد بالإضافة إلى التدريب القائم على المبادرات الرامية إلى تعزيز النزاهة وتبادل الخبرات (المادة ٥).
- يجري تقديم أشكال مختلفة من التدريب المهني والمتخصص المستمر لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة لمؤسسات القطاع العام، لا سيما النيابة العامة والجهاز القضائي وغيرها من الجهات العامة، وذلك استناداً إلى الممارسات الجيدة الوطنية والدولية ذات الصلة (المادة ٦).
- أحرزت المملكة العربية السعودية تقدماً في جعل عملية الشراء مفتوحة وشفافة، وذلك بفضل نظام المشتريات الحكومية الإلكتروني؛ وسوف يُسهل مقترح العمل بقائمة بيضاء التعاقد مع موردين يتمتعون بمعايير عالية من النزاهة (المادة ٩).
- اتخذت مبادرات عديدة في جميع أجهزة الحكومة لتبسيط الإجراءات الإدارية وتطبيق الحكومة الإلكترونية والخدمات الإلكترونية (المادة ١٠).

٢-٣- التحديّات التي تواجه التنفيذ

يُوصى بأن تقوم المملكة العربية السعودية بما يلي:

- مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز مراقبة وتقييم الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، بما في ذلك وضع آليات بخصوص الإبلاغ وبناء قاعدة معلومات وطنية لجمع البيانات والإحصائيات المتعلقة بالفساد من جميع الجهات ذات الصلة، بهدف متابعة تقييم وتنفيذ الاستراتيجية وتحديد أثرها على أساس آبي ومستمر؛ إضافة إلى ذلك يرحب المستعرضون بالجهود الرامية إلى زيادة تعزيز الاستراتيجية وتحديثها باستمرار، بالاستفادة من نتائج المراقبة والتقييم؛ وينبغي للسلطات أن تواصل تعزيز ورصد تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد من طرف القطاع الخاص، وأن تعزز المساهمة النشطة للجهات غير العامة في وضع سياسة لمكافحة الفساد (المادة ٥).
- مواصلة تعزيز التنسيق والتعاون بين الجهات المختصة بمكافحة الفساد، لا سيما "نزاهة" و"ساما" (أي الوصول إلى المعلومات المالية والتحقق من الإفصاحات المالية)، والنيابة العامة (أي ملاحقة مرتكبي جرائم الفساد وجمع الأدلة)، والإدارة العامة للتحريات المالية (أي بخصوص الرابط بين غسل الأموال وجرائم الفساد واسترداد الموجودات) والسلطة القضائية (بخصوص استرداد الموجودات) (المادة ٥).
- مواصلة تعزيز النهج القائم على تقييم المخاطر إزاء أنشطة الوقاية التي تضطلع بها "نزاهة" والجهات العامة، لا سيما في المجالات ذات الأولوية المحددة؛ وتعتبر الخطوات في هذا الاتجاه تطوراً يلقي الترحيب (المادة ٥).
- بينما يُرحَّب بالاستقلالية القانونية، والعملية، والمالية لنزاهة، مواصلة المحافظة على هذه الاستقلالية (المادة ٦).
- اتخاذ الخطوات الإدارية اللازمة لسن القواعد المدرجة في تنظيم نزاهة: اللوائح التنظيمية للتبليغ عن الفساد وتوفير قنوات اتصال لتلقي تلك البلاغات والتحقق منها واتخاذ ما يلزم حيالها (المادة ٣ (١٢))؛ والقواعد المتعلقة بأداء اليمين والإفصاحات المالية (المادة ٩)، وقواعد حماية النزاهة (المادتان ١٣ و ٦).
- تقييم القواعد والأنظمة الحالية المتعلقة بتضارب المصالح، بما في ذلك قبول الهدايا، وذلك بهدف وضع مجموعة أوضح من القواعد وأوسع نطاقاً وأكثر اتساقاً مع الممارسات الدولية الجيدة؛ كما تشجع المملكة العربية السعودية على دراسة اعتماد تدابير أكثر وضوحاً لاستلام الإفصاحات عن تضارب المصالح والتحقق منها، وتقديم التوجيه للمسؤولين بشأن هذا المفهوم (المادة ٨).
- مواصلة الجهود لأجل تنفيذ مشروع نظام المنافسات والمشتريات الحكومية (المادة ٩ (١)). وفي سياق الموازنات وفي عملية التنبؤ الاقتصادي على المدى الطويل، مواصلة الجهود لتنفيذ نظام محدد المعالم لتحليل المخاطر وإدارتها ووضعها بصورة مركزية، وتدريب المسؤولين المعنيين بإعداد الموازنات وإدارة النفقات وفقاً لذلك (المادة ٩ (٢)).

- مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز الشفافية من خلال توفير معلومات آنية وحديثة عن الأداء الحكومي وتقديم الخدمات؛ ويرحب المستعرضون بعمل "المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة" في هذا النطاق (المادة ١٠).
- اتخاذ الخطوات الإدارية الضرورية لاعتماد نظام حرية المعلومات (المادة ١٣).
- اتخاذ خطوات لمعالجة أوجه القصور المتبقية في استعراض فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية (FATF) ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (المادة ١٤).

٣- الفصل الخامس: استرداد الموجودات

٣-١- ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

حكم عام؛ التعاون الخاص؛ الاتفاقات والترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف (المواد ٥١ و ٥٦ و ٥٩)

تُنظَّم مصادرة الموجودات واستردادها بصورة أساسية في نظام مكافحة غسل الأموال ولائحته التنفيذية، وكذلك نظام مكافحة الرشوة، ونظام مكافحة إساءة استعمال السلطة، ونظام مباشرة الأموال العامة، والمرسوم الملكي المعني بحماية نزاهة الخدمة العامة، ونظام الإجراءات الجزائية، ونظام المرافعات الشرعية. وترد نصوص إجراءات استرداد الموجودات من خلال التعاون الدولي في "دليل المساعدة القانونية واسترداد الموجودات" والنظام الداخلي الخاص باللجنة الدائمة لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة.

ولم ترفض المملكة العربية السعودية مطلقاً طلباً يتعلق باسترداد الموجودات حتى الآن، على الرغم من رد طلبات عديدة للحصول على معلومات أكثر تحديداً. وكان هناك العديد من الطلبات لاسترداد الموجودات بموجب هذه الاتفاقية.

وقد تبنت المملكة العربية السعودية سياسة تقديم مساعدة "غير رسمية" في استعراض طلبات المساعدة التي تقدمها اللجنة الدائمة لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة قبل تقديمها رسمياً، وتقوم كمناسبة متبعة بالتشاور مع الدول المقدمة للطلب قبل رفض الطلب أو تأجيله (المادتان ١٥ و ٤) و ١٨ من النظام الداخلي الخاص باللجنة الدائمة لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة).

وتقوم السلطات المحلية بإرسال المعلومات بشكل تلقائي، وخاصة في قضايا مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (المادة ٢٥ من قانون مكافحة غسل الأموال؛ دليل المساعدة القانونية واسترداد الموجودات). وقد وقَّعت الإدارة العامة للتحريات المالية ٢٨ مذكرة تفاهم تُعنى بالتعاون، بما في ذلك تبادل المعلومات طوعاً. وتتبادل السلطات أيضاً المعلومات تلقائياً من خلال مجموعة إيغمونت والإنتربول. وتتضمن اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي والمعاهدات الأخرى (المملكة طرف فيها) قواعد للتعاون الخاص.

وقد أبرمت المملكة العديد من اتفاقيات التعاون الثنائية والمتعددة الأطراف في مجالات مكافحة الجريمة وتعقب المجرمين والعائدات الإجرامية، مثل الاتفاقية الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي والعديد من الاتفاقيات الثنائية.

ويخضع استرداد الموجودات إلى التجريم المزدوج، ويفترض مسبقاً وجود اتفاق أو معاملة بالمثل، على النحو المنصوص عليه في دليل المساعدة القانونية واسترداد الموجودات. وتطبق المملكة العربية السعودية أحكام هذه الاتفاقية مباشرة في الحالات التي لا ينطبق عليها أي اتفاق ذي صلة.

منع و كشف إحالة العائدات المتأتية من الجريمة؛ وحدة المعلومات الاستخباراتية المالية
(المادتان ٥٢ و ٥٨)

تخضع المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المعيّنة لمتطلبات الحيطة الواجبة من العملاء، وذلك وفقاً لنظام مكافحة غسيل الأموال (المواد ١ و ٥-٨ و ١٢) ولائحته التنفيذية. كما أن الحيطة الواجبة من العملاء، ومعايير اعرف عميلك، والتحقق من الملكية النفعية هي أمور مطلوبة وفقاً للقواعد الصادرة عن "ساما" وهيئة السوق المالية. وتنص هذه القواعد على التدابير اللازمة للمؤسسات للتحقق من هوية العملاء والمالكين المنتفعين، ومراقبة التعاملات المشبوهة والإبلاغ عنها، بما في ذلك عن طريق الوسطاء. كما تتطلب القواعد تعزيز التدقيق على الحسابات ذات المخاطر العالية والأشخاص البارزين سياسياً، بما في ذلك أفراد أسرهم والمقربون منهم. كما تذكر (المادة ٦ من نظام مكافحة غسيل الأموال) تفاصيل متطلبات حفظ السجلات.

وتتضمن التعديلات التي أُدخلت مؤخراً على اللوائح إدراج متطلبات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية (FATF) بشأن مسائل مثل التعامل مع الولايات القضائية ذات المخاطر العالية، والتحديث الدوري لمعلومات حسابات العملاء، والمراقبة والإبلاغ. وتُجري "ساما" تدريبات على هذه المتطلبات، كما أنها وضعت دليلاً لمكافحة الاختلاس والاحتيال المالي وإرشادات الرقابة.

كما أن قواعد مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب الموجهة للبنوك وشركات الصرافة وفروع المصارف الأجنبية تتضمن القواعد الخاصة بالبنوك المراسلة وحظر التعامل مع "المصارف الوهمية".

إن الإفصاح عن الموجودات حالياً مطلوب لموظفي "نزاهة"، وذلك وفقاً لمدونة قواعد إقرارات الذمة المالية الخاصة بـ "نزاهة" المعتمدة بقرار رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد رقم ٢ بتاريخ ١٤٣٣/١/٩هـ وتقوم إدارة متخصصة في "نزاهة" بعملية التحقق، وهي تتلقى النماذج ذات الصلة كل ثلاث سنوات وعند انتهاء الخدمة. وتكلف هذه الإدارة بسلطة التفتيش والتحقق، ويجوز لها التوصية بفرض عقوبة إدارية في حالة حدوث انتهاكات. كما أن الإفصاح عن المصالح المالية وغير المالية مطلوب لموظفي "ساما" وفقاً لميثاق أخلاقيات العمل العام الخاص بها.

أما بالنسبة للموظفين الآخرين، فسينص مشروع لائحة ضوابط الإداء بإقرار الذمة المالية لبعض فئات العاملين في الدولة المُعد من قبل نزاهة على الإفصاح عن الموجودات من جانب مجموعة أوسع من الموظفين، بما في ذلك عن المصالح المالية الخارجية (مشروع النظام المادة ٦ (٢)). ولا يوجد حالياً أي شرط إفصاح للموظفين العموميين بشأن المصالح في الحسابات المالية الأجنبية.

تدابير الاسترداد المباشر للممتلكات؛ آليات استرداد الممتلكات من خلال التعاون الدولي في مجال المصادرة؛ التعاون الدولي لأغراض المصادرة (المواد ٥٣ و ٥٤ و ٥٥)

تمنح الأنظمة السعودية الحق الأساسي للطرف المتضرر، سواءً أكان اعتبارياً أم طبيعياً، ومحلياً أم أجنبياً، في الشروع في إجراءات لتحديد ملكية الممتلكات أو رفع دعوى للتعويض في المحاكم المحلية. ومن المفترض أن يشمل هذا الحق الحكومات الأجنبية.

وتسمح المادة ٢٧ من نظام مكافحة غسل الأموال للسلطات السعودية بتنفيذ أوامر المصادرة الصادرة عن المحاكم المختصة في الدول الأخرى إذا أمكن مصادرة العائدات أو الوسائل وفقاً للقوانين المعمول بها في المملكة. وعندما يُتلقَى طلب تنفيذ حكم أجنبي، تقوم اللجنة الدائمة لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة بإحالة الحكم إلى المحكمة المختصة للأمر بتنفيذه (المادة ١٤ (٣) من النظام الداخلي للجنة الدائمة لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة؛ دليل المساعدة القانونية واسترداد الموجودات). ولقد أُصدرت ملاحظات مُحددة بشأن نظام المصادرة المحلي خلال الدورة الأولى من الاستعراض.

وتتناول المادة ٢٦ من نظام مكافحة غسل الأموال ٢٠١٢، التدابير المؤقتة التي تؤدي إلى المصادرة (الحجز والتعقب) على أساس طلب المساعدة القانونية؛ فالأحكام الواردة في دليل استرداد الموجودات والنظام الداخلي للجنة الدائمة لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة تنص أيضاً على أوامر مصادرة محلية بناءً على طلب أجنبي. وتنص عدة قوانين وطنية على حجز أو مصادرة الممتلكات التي يُحصل عليها من الجرائم المتصلة بالفساد أو التي تستخدم في هذه الجرائم.

وكقاعدة عامة، فإنَّ المبدأ الذي أقره القانون السعودي هو ضرورة أن تستند المصادرة إلى إدانة؛ لكن عدم وجود إجراءات جنائية عامة لا يحول دون القيام بإجراءات المصادرة (المادة ٢٢ من نظام الإجراءات الجزائية؛ والمادة ١٠ من لائحته التنفيذية). وفي مسائل استرداد الموجودات، ينص دليل المساعدة القانونية واسترداد الموجودات بصورة خاصة على حالات المصادرة التي لا تستند إلى إدانة. كما أُشير إلى أمثلة عن حالات حُجزت فيها موجودات مع عدم وجود إدانة.

ويحتفظ بالممتلكات المحجوزة وفقاً لتوجيهات المحكمة التي أُجري التحقيق ضمن سلطتها القضائية (المادة ٩٣ من نظام الإجراءات الجزائية). ووفقاً لدليل استرداد الموجودات يحدد أمر الحجز الطريقة التي يُحتفظ بها بالأموال وتُدار بها تلك الأموال، ويجوز للمحكمة المختصة أن تعين حارساً إذا اقتضت الضرورة، تُخصم نفقاته من قيمة العقار. وريثما يُنشأ مكتب متخصص لإدارة الموجودات، على النحو المتوخى في القرار رقم ٤٥١ (٢٠١٧) لمجلس الوزراء، تقوم الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم ومقدمو الخدمات المرخصين من وزارة العدل بإدارة الممتلكات المحجوزة والمصادرة.

إرجاع الموجودات والتصرف فيها (المادة ٥٧)

وفقاً لدليل المساعدة القانونية واسترداد الموجودات والنظام الداخلي للجنة الدائمة لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة، تُؤول العائدات الإجرامية إلى المملكة، ما لم يتفق على غير ذلك على أساس كل حالة على حدة، أو وفقاً للاتفاقيات أو المعاهدات الثنائية ذات الصلة. وتتنطبق أحكام هذه الاتفاقية مباشرة في الحالات التي لا ينطبق فيها أيُّ اتفاق ذي صلة وتكون لها الأسبقية على

الترتيبات المبرمة على أساس كل حالة على حدة. ويكون تنفيذ الطلب الوارد من دولة طرف طبقاً للمادة ٥٧ وفقاً للمادة نفسها.

وعندما يتخذ قرار بإرجاع الموجودات، تكون سياسة المملكة هي إرجاع الموجودات دون اقتطاع أي جزء منها، باستثناء الحالات الاستثنائية لتغطية التكاليف في نطاق المعقول، على النحو المنصوص عنه في الاتفاقيات السارية. ولم تحدث حتى الآن أي حالات قامت فيها المملكة العربية السعودية باقتطاع النفقات المتعلقة باسترداد الموجودات.

وتنص المادة ١٧ من قانون مكافحة غسل الأموال، على أنه يجوز التصرف في الأموال المصادرة وفقاً للقانون أو تقاسمها مع الدول الأطراف في اتفاقيات أو معاهدات سارية المفعول مع المملكة. ولم تبرم المملكة العربية السعودية أي اتفاقيات تتعلق بتقاسم الموجودات ولم تكن هناك أي قضايا تنطوي على تقاسم للموجودات حتى تاريخه.

ولا تفرض المملكة أي شروط على إرجاع الموجودات.

وينظم القانون إرجاع الممتلكات إلى أصحابها الشرعيين السابقين وتعويض ضحايا الجريمة (المادة ٣ من المرسوم الملكي رقم ٤٣ بشأن حماية نزاهة الخدمة العامة؛ والمادة ٦٨ من نظام الإجراءات الجزائية؛ والمادة ٩ من نظام مباشرة الأموال العامة).

كما ينص دليل المساعدة القانونية واسترداد الأصول والنظام الداخلي للجنة الدائمة لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة على أنه، وفي جميع الحالات التي تُقدم فيها المساعدة القانونية، لا يجوز المساس بحق المملكة في العائدات الإجرامية وكذلك حقوق الأشخاص الحسني النية.

٣-٢- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

- وضعت المملكة العربية السعودية توجيهات واضحة لتسهيل إجراءات استرداد الموجودات، وذلك على شكل دليل مخصص لذلك (متوفر باللغتين الإنكليزية والعربية).
- اعتمدت المملكة العربية السعودية سياسة تقديم المساعدة "غير الرسمية" في مراجعة طلبات المساعدة القانونية المتبادلة قبل تقديمها رسمياً، وتشاور في الممارسة العملية مع الدول الطالبة قبل رفضها أو تأجيلها (المادتان ١٥ (٤) و١٨، من آلية عمل اللجنة الدائمة لطلبات المساعدة القانونية).

٣-٣- التحديات التي تواجه التنفيذ

يُوصى بأن تقوم المملكة العربية السعودية بما يلي:

- مواصلة الجهود لمراجعة نظم الإفصاح عن الموجودات بما يتماشى مع الممارسات الدولية الفضلى؛ فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي اعتماد نظام ملء إلكتروني إلى تبسيط عمليات التحقق؛ ويرحب المستعرضون بالخطوات التي تتخذها المملكة العربية السعودية لتوسيع متطلبات الإفصاح عن الموجودات لتشمل فئة أوسع من المسؤولين ويشجعون السلطات على اعتماد مقتضيات الإفصاح وحفظ السجلات بخصوص الحسابات الأجنبية الخارجية (المادة ٥٢).

- مواصلة الجهود لإنشاء مكتب متخصص في إدارة وتسيير وحفظ الممتلكات، كما هو منصوص عليه في القرار رقم ٤٥١ (٢٠١٧) لمجلس الوزراء، من أجل اتخاذ تدابير إضافية للسماح للسلطات المختصة بالحفاظ على الممتلكات لغرض المصادرة (المادة ٥٤).
- النظر في تحديد بوضوح أكبر إجراءات المصادرة دون الاستناد إلى إدانة في التشريع (المادة ٥٤ (١) (ج)).
- بناءً على الممارسة القضائية الحالية، النظر في إدراج إشارة في دليل استرداد الموجودات إلى الآليات والمقتضيات المحددة في المادة ٥٧، ورصد تنفيذها في جميع قضايا استرداد الموجودات؛ ومواصلة النظر في توضيح التشريع (المادة ٥٧).